وذان اختصار حدام وابنا ومعها
وحذ ولدى ام وابنا ومعها
وحدث ترى بنتين مع ابوين واحد
ومع بنتي الابن ثم حد وحدة
وياهل باختة من ابن او شقيقة
ومسالة الالزام زوج وامها
وزوج واختة من ابا او شقيقة
وزوجة اوزوجة مع ابوين ان
ام فروج وزوج ام شقيقة
وتسعة اعمام اذا ما وحدتهم
وخمس من الحدان مع من جمعتهم
واني تحد بنتين والابوين وان
فسم لما مونة ثم هذه مسالة محمة
ومسالة فيما يرى اختا من اب
وام وحدته في اصطلاحهم
وان رمت دينارية كبرى مخي
وجمي لعدد باثني عشر من اخوة
ومسالة فيما يرى حدتين مع
ثمان شقيقات وسبعين اربع

كتاب الوصية

من وصى الشيء بكذا وصله به لان الموصي وصل ما ضره دنياه بخير عقباه وشرعا تبرع بحق مضاف ولو تقديرا لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق وان التحقها كما كالتبرع المنجز في مرض الموت او الملحق به وان كانا لا بعين الا صح موصى له وموصى به وصفة وموص وشرط فيه تكليف وحرية واختيار ولو كافرا حربيا او غيره او محجورا بسفه وفلس لعصمة عملهم واصحابهم للثواب فلا تصح من صبي ومجنون ومغمى عليه ورقيق ولو مكاتبا ومكره كسائر

العقود

فائدة افتى السبكي بجواز بيع مال اليتيم لنفقته بنهاية ما دفع فيه وان رخص لضرورة هو ح
وقد يقال فيه وقفة بل يجب على القاضي الاقتراض او الاستدانة الا ان يقال هو مصور بما اذا تعذر عليه
ذلك او يقال حصل انه ثم ارتفاع فيه بقدر كان ثمن مثله والرخص كما بنا فيه ثم الثمن قد لا يكون غالبا
وقد يكون رخيصا هـ

العقود وشرط في الموصي له حالة كونه مطلقا سواء كان جهة ام غيرها عدم معصية
في الوصية وحالة كونه غير جهة كونه معلوما اهلا للملك فلا تصح لكافر مسلم
لكونها معصية والحمل سيحدث ويخرج ذكرا قال في الروض وشرحه وان خاف
الوصي على المال من استيلاء ظالم فله تخليصه بشيء منه والله يعلم المفسد
من المصلح وبزهنا ما الوعلم انه لو لم يبذل شيا القاضي السوء لا نتزع منه المال
وسلمه لبعض حونته وادى ذلك الى استيصاله ويجب ان يتحرى في اقل ما يمكن
ان يرضى به الظالم والظاهر تصديقه اذا ادعى زعم المحجوز عليه بعد رشده في بذل
ذلك وان لم تدل القرائن عليه قال ويقرب من هذا قول ابن عبد السلام يجوز
تعيب مال اليتيم والسفيه والمجنون الصحيح ان الوصية
تملك بالموت بشرط القبول وهو الاظهر هـ ثم المنهاج للشيخ جلال الدين مسالة
لو كان الدين مستغرقا لم تنفذ الوصية في شيء هـ يحكم بانفاذها في الاصح حتى
تنفذ الوصية بعتق بقضاء الدين او ابرا المستحق هـ مسالة لو اوصى لزيد
بالثلث ولعمرو باحد بنيه بالثلث فرد البنو شرد ها في حق زيد على الصحيح هـ
من الروضة مسالة انما تعتبر الاجازة فيما زاد على الثلث اذا كان الوارث خاصا
فلا تجوز للامام فيما انتقل لبيت المال على الصحيح مسالة لا يسقط الورثة
ما اوصى مورثهم به بعد موته وان كان له الرجوع في حياته هـ شيخ الاسلام
اوصى مورثهم بعمارتها عنهما وان كان له الرجوع في حياته هـ شيخ الاسلام
مسالة ليس للموصي عزل نفسه اذا تعين عليه او غلب على ظنه تلف المال
باستيلاء ظالم كما في الزوائد وقال ابن الصلاح وابن عبد السلام وقال ينبغي ان
لا ينفذ عزله ولذا لو كان الوصي ساحرا كما نقله الماوردي عن التنبيه
مسالة الصواب تحريم عزل الوصي نفسه اذا غلب على ظنه تلف المال باستيلاء
ظالم من قاص او غيره من المتنفذة ومنه ايضا مسالة تصح وصية ذمي الى ذمي
عدل في دينه هـ مسالة انما يصدق الوصي في نفقة الطفل اذا ذكر قدرا لائقا
ويحلف هـ من التصحيح مسالة ينفع الوصية الوارث وغيره صدقة ودعا غيره
بالانجاح واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فعام مخصوص بذلك وقيل
منسوخ وكما ينتفع الميت بذلك ينتفع به المتصدق والداعي اما القراءة فقال النووي
في شرح مسلم المشهور من مذهب الشافعي انه لا يصل ثوابها الى الميت وقال بعض اصحابنا